مجتمع

الكويت تتسلّم رفات أسرى فُقدوا عام 1990

تسلمت السفارة الكويتية في بغداد أمس من الحكومة العراقية رفات يعتقد أنّها لـ21 أسيراً كويتياً فُقدوا إبّان الغزو العراقي للكويت عام 1990. وجرت مراسم تسليم الرفات قرب مطار بغداد الدولي، بحضور ممثلين عن وزارة الدفاع العراقية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). وقال القائم بالأعمال بالإنابة في سفارة الكويت لدى العراق، محمد الوقيان، إنّه «سيتم إجراء عمليات الفحص الجيني للرفات في الكويت لمطابقة النتائج مع قاعدة بيانات الأسرى والمفقودين». (قنا)

كورونا: لا جدوى من تعقيم الأوراق والكتب المدرسية

قالت أستاذة علم المناعة بجامعة «بادوفا» الإيطالية، أنطونيلا فيولا، بخصوص تدابير مدرسية لمكافحة فيروس كورونا الجديد: «سمعت عن إجراءات سخيفة لتعقيم الدفاتر، وأوراق الواجبات المنزلية، والكتب، وأقلام الرصاص وغيرها، لكنّ الإجراء المطلوب بسيط: غسل اليدين جيداً، وكلّما زاد الأمر عن ذلك فهو كالهواء المقلي» أي عديم الفائدة. تابعت أنّ هذا الأمر «ينطبق على البطاقات وقلم الرصاص الذي سنستخدمه للتصويت». وشددت على أنّ كل ما يلزم هو «الكمامة الواقية، والسائل المعقم، والمضيّ قدماً». (آكي)

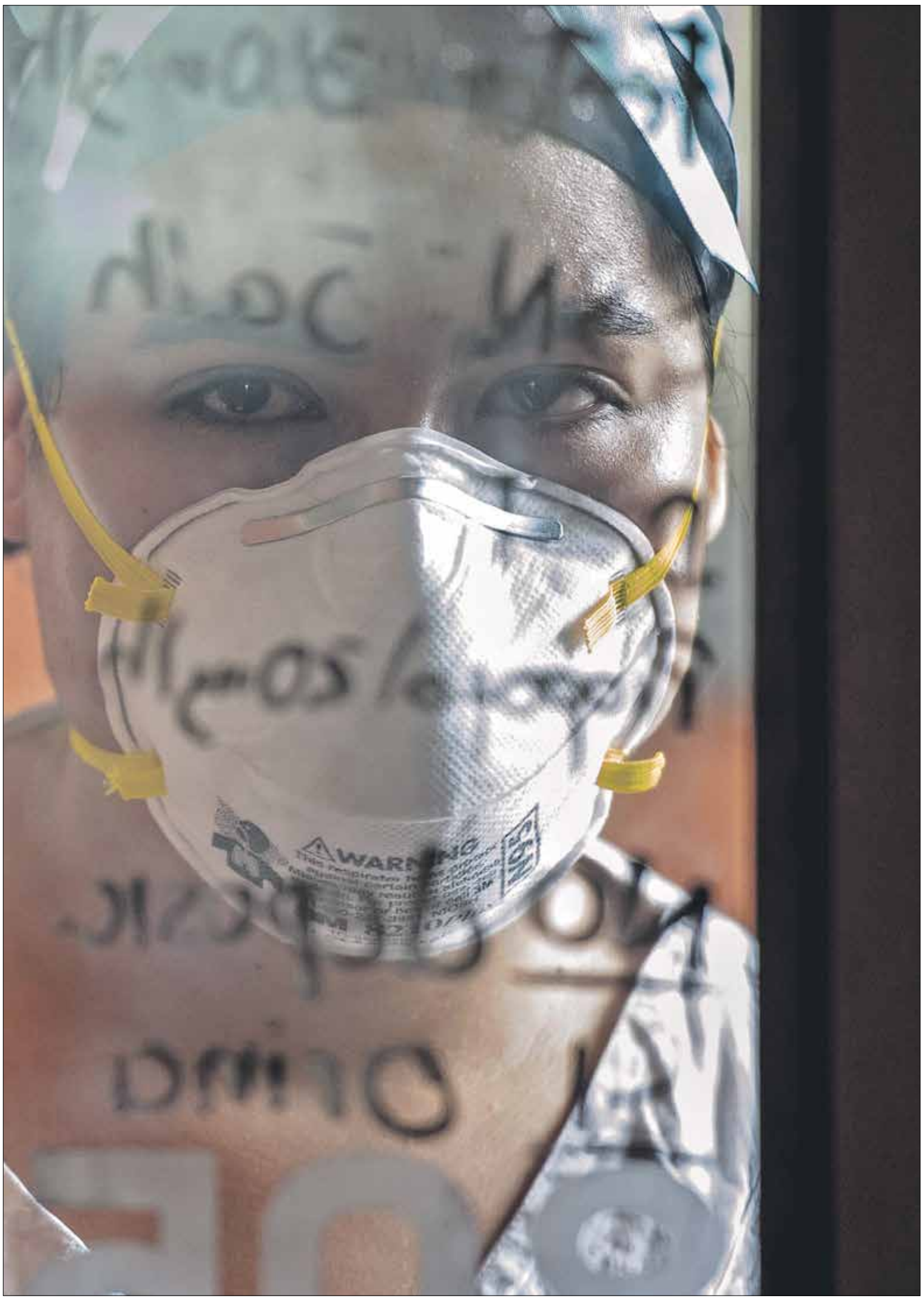

(جواكوان سارمينتو/ فرانس برس)

أولوية سلامة المرضى

تعدّ سلامة المرضى أولوية عالمية. ومع تفشي فيروس كورونا حول العالم، ليضاف إلى الكثير من الأمراض التي ما زالت تفتك بالبشر، وضبابية المستقبل، بات الحديث عن سلامة المرضى أكثر إلحاحاً. وتسليماً بسلامة المرضى على أنها أولوية صحية عالمية، أعربت جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية البالغ عددها 194 دولة، أثناء انعقاد جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين في مايو/ أيار عام 2019، عن تأييدها لإقامة يوم عالمي لسلامة المرضى يُحتفى به يوم 17 سبتمبر/ أيلول من كل عام. ويهدف اليوم العالمي لسلامة المرضى، الذي يصادف اليوم، إلى بلوغ أغراض تتمثل في إذكاء الوعي العام بالمسألة وتعزيز فهمها عالمياً والتضامن مع المعنيين بها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها على الصعيد العالمي. وبحسب منظمة الصحة العالمية، أبرزت جائحة كورونا التحديات الهائلة التي يواجهها العاملون الصحيون حالياً على نطاق العالم. ويؤدي هؤلاء عملهم في أوساط مرهقة، ما يفاقم المخاطر المحيطة بسلامتهم ويشمل إصابتهم بعدوى الأمراض، إضافة إلى محدودية إتاحة معدات الحماية الشخصية وغيرها، وبالتالي دفعهم إلى ارتكاب أخطاء يمكن أن تلحق الضرر بالمرضى وبهم. في هذا الإطار، اختارت المنظمة موضوع «سلامة العاملين الصحيين: أولوية لسلامة المرضى» للاحتفال بهذا العام، تحت شعار «سلامة العاملين الصحيين ضمانة لسلامة المرضى».
(العربي الجديد)

خليل شما اللغوي الشاب

صيدا ـ **انتصار الدنان**

خليل شما، شاب في الثانية والعشرين، شغفه باللغة العربية كبير، إذ يهوى الشعر وينظمه، ويبرع في فنون اللغة ويحتفي بها. طالب الدراسات العليا الفلسطيني الذي يعيش في مدينة صيدا، جنوبي لبنان، التي لجأ إليها أجداده إبان النكبة، مجاز باللغة العربية وآدابها من الجامعة اللبنانية (الرسمية) الفرع الخامس، كلية الآداب، ويعد للماستر البحثي اللغوي حالياً في الجامعة نفسها. لكنّ شغفه باللغة أوصله إلى ما هو أبعد، إذ حاز على عضوية الاتحاد الدولي للغة العربية لمدة سنتين، اعتباراً من أول يوليو/ تموز الماضي، حتى 30 يونيو/ حزيران 2022، مكافأة لجهوده في خدمة اللغة العربية والاحتفال بيومها العالمي.

يقول شما لـ«العربي الجديد»: «نشأت في أسرة فلسطينية متواضعة الحال في مدينة صيدا، التي جاء إليها أجدادي بعد تهجيرهم عام 1948 من فلسطين، تحديداً عكا، ليتنقلوا في صيدا وصولاً إلى استقرارهم في مكانهم الحالي، حيّ الشيخ حافظ». يضيف: «والدي يعمل حالياً في ثانوية راهبات مار يوسف الظهور - ساحة الشهداء، في قسم الصيانة العامة للمدرسة، وهو المعيل الوحيد للعائلة، المؤلفة من خمسة أبناء، أنا وشقيقاتي الأربع، إحداهن ديما شقيقتي من أبي وأمي، بينما الثلاث الباقيات بنات أبي من زوجته الثانية».

يقول عن رحلته: «واجهت في حياتي تحدياً عائلياً تمثل في انفصال والديّ، لكنّ هذا الانفصال لم يكن عائقاً أبداً أمام طموحي وإصراري على الوصول إلى الهدف الذي خططت أن يكون مساراً لحياتي المستقبلية، إذ لا أرى نفسي إلّا في المجال والمكان اللذين اخترتهما لنفسي». يتابع: «بعد انفصال والديّ، تركت منزل والدي، وعشت لدى جدتي لأبي مع ديما لمدة سبع سنوات، وكنت حينها في الرابعة عشرة، وكنت الحفيد الوحيد الذي عاش لدى جدتي بعد سفر أولاد عمي، وكانت جدتي هي التي تقوم على رعايتي مع شقيقتي، لكن بعد وفاة جدتي عام 2019، اضطررت للانتقال للعيش في منزل أهل أمي، وكنت أحضر بشكل دائم إلى بيت جدتي الراحلة للقاء أبي وعماتي».

يضيف: «تعليمياً، اقتصرت الصعوبات على الشق المادي، لكنّي تمكنت من تخطيها، فوالدي ووالدتي وأعمامي وعماتي وأخوالي كانوا جميعاً يساعدونني في تأمين أدنى حاجاتي. أما بالنسبة للدراسة، فقد أنهيت تعليمي الأساسي في مدرسة العلم والإيمان بصيدا، ثم انتقلت إلى ثانوية نزيه البزري الرسمية في المدينة، وبعدها انتقلت للدراسة في الجامعة اللبنانية، الفرع الخامس، كلية الآداب في صيدا، وحصلت على الإجازة في اللغة العربية وآدابها، وكانت عماتي هنّ اللواتي يدفعن الرسم الجامعي، فعلى الرغم من ضآلته، لم أكن أتمكن من توفيره، لأنّني لا أعمل بل متفرغ للدراسة». ويقول: «كان طموحي الدخول في مجال الإعلام، لكنّ الوضع المادي كان عائقاً أمام ذلك (الفرع الأقرب لكلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، يقع في بيروت، وهو الفرع الأول في محلة الأونيسكو)».

أما بالنسبة للسبب الذي جعله يحوز على عضوية الاتحاد الدولي للغة العربية لمدة سنتين، فيقول: «أنا أعمل كلّ عام على إحياء اليوم العالمي للغة العربية في الثامن عشر من ديسمبر/ كانون الأول، فقد بادرت إلى تنظيم نشاطات عدة في الجامعة، كما في مرافق تعليمية أخرى بصيدا كالمدارس والجمعيات، ولذلك حصلت على العضوية، كما على درع وشهادة تميز من اللجنة الثقافية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، وتنويه من وزارة التربية والتعليم العالي لتأليفي كتاباً بعنوان: الوطنيات، عام 2015».

ويختم: «أنا كذلك عضو في نادي اليونسكو بالجامعة اللبنانية، وعضو فخري بالشبكة المدرسية لصيدا والجوار، كما شاركت في مؤتمر اللغة العربية في جامعة بيروت العربية عام 2019، ومعرض سمارتيكس للتكنولوجيا والابتكار في بيروت 2018 - 2019».

هدفه التميز والتفوق

لا يقتصر طموح خليل شما على ما حققه، فعلى الرغم من صغر سنّه، وظروفه المادية المتواضعة، يرغب في متابعة دراساته العليا إلى أعلى مستوى. رسالته في الحياة النهوض باللغة العربية، وتفعيل التكنولوجيا والابتكار لهذا الغرض. وهدفه التميز بتحقيق إنجازات متنوعة، للوصول إلى الصدارة في مجالات مختلفة.

تحقيق

حريق موريا

رسالة أوروبية إلى المهاجرين: لا تقتربوا

حريق مخيم موريا في جزيرة ليسبوس اليونانية ليس حدثاً عابراً، كما يؤكد ناشطون، بل يرسم سياسة أوروبية مختلفة تسعى إلى بثّ الرعب في نفوس عابري ضفتي إيجه والبحر المتوسط من أنّ مصيرهم سيكون مشابهاً

ناصر السهلي

طوال سنوات، بقي مخيم موريا على جزيرة ليسبوس اليونانية نقطة تجمع لآلاف المهاجرين، من عابري بحر إيجه بمراكب مطاطية من تركيا. خلال السنوات الأربع الماضية صار المخيم المؤقت، المفترض أن يتسع في الحدود القصوى لنحو 2500 شخص، مكاناً يضم أكثر من 12 ألفاً و500 شخص من جنسيات مختلفة، من بينهم نحو 4 آلاف طفل، وفقاً لتقارير رسمية وأرقام تدعمها بيانات منظمة «برو أزول» الأوروبية، الساعية منذ أعوام للضغط على ألمانيا وبلدان أوروبية أخرى لاستقبال طالبي اللجوء.

مآسٍ كثيرة عاشها قاطنو موريا قبل أن تلتهمه النيران، مساء يوم 8 سبتمبر/ أيلول الجاري، فالاكتظاظ وغياب بنى تحتية كافية لاستيعاب هذا الرقم الضخم في منشأة صغيرة توسعت بشكل بدائي، أديا إلى مشاكل عدة انعكست في بعض الأحيان على العلاقات بين مجموعات قومية مختلفة تتشارك المخيم. فمن أفغانستان إلى شمال أفريقيا يتحدر هؤلاء الذين علق بعضهم فوق الجزيرة لسنوات، وبعضهم لأشهر. بعد يوم من الحريق اندلع حريق آخر ملتهماً ما بقي من خيام، ليتشرد نحو 12 ألفاً من اللاجئين على جوانب الطرقات وتحت الأشجار بالقرب من رماد المخيم. وأرسلت الشرطة اليونانية تعزيزات إلى المكان لتواجه غضب المهاجرين المحبطين الذين يعتبرون أنّ العالم يخذلهم.

قبل أيام فقط من احتراق موريا كانت منظمات حقوقية وأخرى مؤيدة للمهاجرين قد نشرت أمام البرلمان الألماني نحو 13 ألف كرسي، في حركة رمزية تشير إلى «الحالة المزرية التي عاشها قاطنو موريا الذين تخلت عنهم دول أوروبية قادرة، وتركتهم لظروف مأساوية، وبيروقراطية يونانية فاقمت من أوضاعهم»، وفقاً لما يذكر لـ«العربي الجديد» المتطوع في منظمة «برو أزول» فردريش بورغدوف، الذي وصل إلى أثينا قبل أيام للمساعدة في ما أمكنه مع زملاء له يقيمون في جزر استقبال المهاجرين اليونانية. بورغدوف ينقل أنّ المهاجرين يحتاجون إلى «كلّ شيء، فهم في وضع تشرد جديد، إذ لا ماء ولا طعام، والأصعب أنّ من بين هؤلاء 4 آلاف طفل في العراء، بالرغم من وعود السلطات بتأمين مبيت لهم».

وتذكر المحامية في الوكالة الأوروبية لدعم اللاجئين، ناتاشا ستراشيني، أنّ «مشردي موريا باتوا لا يعرفون إلى أين يذهبون بعد احتراقه وفقدانهم كلّ مقتنياتهم البسيطة، والشرطة تتدخل منذ أيام بشكل قوي وعنيف لمنع هؤلاء من التوجه إلى المدينة الأقرب لمخيمهم المحترق، ميتيليني».

اتهامات وتشدد أوروبي

مساء أمس الأول، بعد أقل من أسبوع على احتراق المخيم، خرجت الحكومة اليونانية باتهامات وجهتها إلى المهاجرين بأنّهم «قاموا بعملية الحرق كوسيلة ضغط لنقلهم بسرعة إلى البرّ الرئيسي لليونان»، كما جاء على لسان المتحدث باسم الحكومة في أثينا، ستيليوس بيتساس. وكان وزير الهجرة اليوناني نوتيس ميتاراكيس، قد أدلى باتهامات مماثلة الأسبوع الماضي، قبل الانتهاء من التحقيقات الرسمية. وبحسب ميتاراكيس، فإنّ سلطات أثينا «شيدت مخيماً جديداً يتسع لـ5 آلاف إنسان، لكنّ المهاجرين يرفضون الانتقال إليه». ويعترف بعض المهاجرين، الذين تمكنت «العربي الجديد» من التواصل معهم بصعوبة، بأنّه «بالفعل، هناك رفض للانتقال إلى خيام نصبت في مناطق حرجية، ويطالب الناس بدلاً من ذلك بنقلهم إلى البرّ اليوناني، وحسم مصيرهم بعد سنوات انتظار»، كما يذكر العراقي عبد اللطيف صياح. ومن ناحيتها، تقول متطوعة عربية تحفظت على ذكر اسمها، إنّ الاتهامات التي وجهت للمهاجرين بافتعال الحريق «تأتي على خلفية أحداث سابقة ساد فيها عنف بين مجموعات قومية مختلفة في المخيم، فمنذ تفشي وباء كورونا وتحول المخيم إلى ما يشبه سجناً مغلقاً، ازداد التوتر بين بعض الجنسيات ومهاجرين من أفغانستان». الناشطة العربية المتطوعة في منظمة أوروبية لمساعدة المهاجرين، تفيد أيضاً بأنّ «من الصحيح أنّ البعض شارك في تظاهرة تعبيراً عن إحباطه، وقد واجهتهم الشرطة بعنف وبقنابل مسيلة للدموع، من دون تفريق بين نساء وأطفال ورجال، لكن نظراً للظروف التي عاشها البعض منتظراً منذ 2016 حسم أمره، مع بيروقراطية وبطء واضحين في تصرف سلطات الهجرة في أثينا، فإنّ لدى البعض رغبة بترك الجزيرة، وهو ما تسبب برفض الانتقال إلى مخيم جديد مؤلف من خيام».

ينتقد ناشطون أوروبيون، من بينهم الألماني فردريش بورغدوف، بطء المساعدات الأوروبية للمشردين بالقول: «عندما ضربت الحرائق اليونان قبل فترة هبّ الجميع لمساعدة 10 آلاف سائح خلال ساعات، فيما يجري ضرب قنابل غاز على محتجين على أوضاع غير إنسانية، وتعلم السلطات الأوروبية تماماً ما يجري في موريا منذ الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في 2016».

من ناحيتها، تذكر محامية وناشطة يونانية تواصلت «العربي الجديد» معها، وطلبت ذكر اسمها الأول فقط، ماركيلا، أنّ «حالة من العجز والإحباط أصابت حتى المتطوعين من هذه اللامبالاة الأوروبية». ماركيلا، الموجودة في أثينا، تضيف لـ«العربي الجديد»، أنّ وعود السلطات بإقامة مخيم دائم بدلاً من الذي احترق، لن تحل المشكلة الأصلية المتمثلة في خلل سياسة اللجوء والهجرة الأوروبية، «وهي سياسة ساءت كثيراً خلال الأعوام الماضية. والمريب في هذا الحريق أنّه جاء قبيل أسابيع قليلة من مناقشة الاتحاد الأوروبي مقترحات لسياسة هجرة جديدة (أواخر سبتمبر الجاري)، بهدف إصلاح نظام اللجوء، ومعاهدة دبلن». وفي معلومات خاصة بـ«العربي الجديد»، فإنّ نقاشاً أوروبياً يجري خلال أيام «لجلب نحو 400 طفل وقاصر من ليسبوس باتجاه معسكرات استقبال أوروبية لتخفيف العبء عن أثينا». وتلك المصادر البرلمانية الأوروبية تذكر لـ«العربي الجديد»، أنّ ذلك «لا يعني منحهم اللجوء، بل التخفيف عن أسرهم وعن أثينا، ريثما يحسم لجوء أهاليهم». ومن الجدير بالذكر أنّ الاتفاقية الأوروبية - التركية في مارس/ آذار 2016، تقضي ببقاء طالبي اللجوء/ المهاجرين على الجزر التي وصلوا إليها ريثما تحسم قضايا منحهم إقامات أو رفضهم من دول أوروبية. وفي حال رفض طلب المتقدمين باللجوء، بحسب الاتفاقية، يصار إلى إعادة المرفوضين إلى تركيا، التي بدورها تقوم بترحيل هؤلاء إلى دولهم.

وتناقلت وسائل إعلام ألمانية خلال الأيام الماضية صور نساء أفغانيات يحملن لافتات تتوسل ألمانيا ترحيلهن وأطفالهن إلى برلين. وبعض هؤلاء المقيمين فوق جزيرة ليسبوس وغيرها من الجزر، وحتى في أثينا، لديهم أقارب في دول اللجوء الأوروبي، ويصف بعضهم أحوالهم بـ«العالقين بعيداً عن أسرنا». ومن بين هؤلاء الذين استطاعوا الوصول من ليسبوس إلى أثينا، يقول الشاب عبد الحسين: «أهلي في السويد وحصلوا على لجوء مؤقت، لكن حين تقدموا بطلب لمّ شمل لي حين كنت في تركيا، رفضت السفارة طلبي، لأنّي تجاوزت الثامنة عشرة. ومنذ 2018 أحاول الوصول بأيّ وسيلة إلى السويد، بعدما نجوت من مخيم موريا باتجاه أثينا». عبد الحسين في العشرين من عمره الآن، ويصف نفسه بأنّه «عالق بين البقاء في حالة صعبة هنا وخداع المهربين». وقصة المهربين قصة بحد ذاتها تؤرق فقراء المهاجرين في أثينا الباحثين عن الوصول إلى دول شمال القارة الأوروبية، فبعض المهربين يستغلون ظروف الذين علقوا في أثينا لتهريبهم عبر طرقات خطرة تمر بالبلقان، وقد انتهى الحال بالبعض منهم على حدود كرواتيا، من بين آلاف الذين غادروا اليونان تهريباً.

مسؤولية الانقسام

بالرغم من السجال الأوروبي، بعد حريق مخيم موريا، حول استقبال بعض دول الاتحاد مئات المهاجرين من ليسبوس، سرعان ما تعالت أصوات أوروبية في معسكر اليمين المتشدد ترفض «استقبال ولو مهاجر واحد»، كما هو خطاب ذلك المعسكر في الدنمارك وألمانيا. ففي الأولى ذهب «حزب الشعب الدنماركي»، يوم الإثنين الماضي، إلى اقتراح «إقامة أسلاك شائكة وجدران على الحدود مع ألمانيا»، على غرار الحدود التي أقامتها المجر في 2015 - 2016 لوقف تدفق المهاجرين عبرها. وألمانيا التي شهدت بعض التحركات في الشارع وعلى المستوى الحزبي، خصوصاً من اليسار ويسار الوسط، بدعوة الحكومة لاستقبال بضعة آلاف عالقين في اليونان، يرفض اليمين المتشدد فيها (البديل لأجل ألمانيا)، تلك المطالبات، كما ترفضها أصوات في صفوف الاتحاد الديمقراطي المسيحي، بزعامة المستشارة أنجيلا ميركل. مع ذلك، أعلنت الحكومة الألمانية ومصادر بالائتلاف الحاكم، أمس الأول الثلاثاء، أنّ ميركل ووزير الداخلية هورست زيهوفر اتفقا على فتح الباب أمام نحو 1500 مهاجر من الجزر اليونانية، وليس من ليسبوس حصراً.

ولا يعول كثيرون على أن تأتي مقترحات إصلاح سياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي، نهاية الشهر الجاري، بنتائج ملموسة على خلفية حريق مخيم موريا. ويقول أستاذ قانون الهجرة في جامعة «كوبنهاغن» توماس غامليتوفت هانسن، إنّ «شيئاً لن يتغير على خلفية احتراق موريا وتشريد الآلاف إذا كان المقصود إصلاح نظام اللجوء لاستيعاب عشرات آلاف طالبي اللجوء من اليونان أو إيطاليا، والمتدفقين عبر البحر الأبيض المتوسط». كذلك، تقول خبيرة قضايا اللجوء والهجرة، مديرة مركز «سياسات الهجرة الأوروبية» في بروكسل هانا بيرينس: «أشك في أن تغير كارثة موريا شيئاً في سياسة اللجوء الأوروبية، فكلّ ما سيجري هو استمرار السياسة الراهنة بإرسال مساعدات طارئة للتعامل مع الكارثة، من دون تفكير عميق بسببها ولماذا كان الوضع في مخيم موريا كارثياً لسنوات عدة، ولماذا سمح في الأصل لهذا النوع من المآسي أن يحصل على الأراضي الأوروبية، لتجنب حدوثها مستقبلاً». وتضيف أنّ كارثة حريق موريا والأوضاع المأساوية في جزر أخرى في بحر إيجه «تعبير عن انقسام أوروبا في التعاطي الأحادي لكلّ دولة مع قضية اللجوء». فالتركيز الأوروبي، وفقاً لهانسن وبيرينس، يبقى مهتماً بإبعاد المهاجرين عن البرّ الأوروبي، خصوصاً بعد التدفق الذي شهدته القارة قبل خمس سنوات. ولا يخفي مدير منظمة «برو أزول» الأوروبية، كارل كوب، أنّ أهداف أوروبا من الحفاظ على «سياسة الأمر الواقع في الجزر اليونانية، هدفها إيصال رسالة مرعبة للمهاجرين عما ينتظرهم: لا تحاولوا الوصول إلى أوروبا فستعلقون في مستنقع شبيه بمستنقع ليسبوس ومخيم موريا».

لدى البعض رغبة بترك ليسبوس وهو ما تسبب برفض الانتقال إلى مخيم جديد

الحريق جاء قبيل أسابيع قليلة من مناقشة مقترحات لسياسة هجرة جديدة

تحول موريا إلى رماد (نيك فينستدت/ Getty)

1500
مهاجر من اليونان، وليس من ليسبوس فقط، فتحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أبواب بلادها أمامهم.

إصرار على المساعدة في كاليه

تستمر الجمعيات في كاليه بفرنسا، في توزيع الطعام والشراب على المهاجرين، متحدية قرار السلطات بمنعها بذريعة كورونا، غير آبهة بتسجيل مخالفات بحقها

باريس ـ **محمود الحاج**

بينما كان عناصر من شرطة كاليه يتجولون وسط المدينة، للتأكد من سريان قرار السلطات بمنع الجمعيات «غير المفوضة» من تقديم الطعام والشراب للمهاجرين، كان ناشطون ومتطوّعون من عدد من هذه الجمعيات يقومون، في الشوارع المجاورة، بإخراج وجبات الطعام وبسكب الشاي والقهوة الساخنين في كؤوس لتوزيعها على المهاجرين. كأنّ هذه الجمعيات لم تجد رداً أكثر حزماً وإصراراً على قرار السلطات من استكمال عملها كالمعتاد.

«قامت الشرطة بتوقيع مخالفات بحق ستة من ناشطي الجمعية بتهمة توزيع الطعام والشراب مجاناً على مهاجرين» تقول لـ«العربي الجديد» متحدثةٌ باسم جمعية «سلام»، فضّلت عدم التصريح باسمها. وتضيف: «ننتظر قيام المحكمة بتحديد مبلغ وطبيعة المخالفات. لكنّنا، بجميع الأحوال، مستمرون في عملنا. نجد سبلاً للوصول إلى شوارع في وسط المدينة بالرغم من المنع وبالرغم من ضغوط الشرطة. لا يمكن ترك الناس جوعى وعطشى. منعُنا من تقديم كأس ماء لهم فعلٌ شنيع».

جمعية «سلام» واحدة من الجمعيات التي يستهدفها قرار شرطة المحافظة، الصادر الخميس الماضي، بطلب من عمدة المدينة، ناتاشا بوشار، وبضوء أخضر من وزير الداخلية، وزميل بوشار السابق في حزب «الجمهوريون» اليميني، جيرار دارمانان. يمنع القرار الجمعيات من تقديم وجبات الطعام والشراب للمهاجرين وسط المدينة حتى نهاية سبتمبر/ أيلول الجاري، باستثناء جمعية «لافي أكتيف»، الحاصلة على تفويض للقيام بذلك.

وإذا كانت الشرطة قد برّرت قرارها بـ«مواجهة فيروس كورونا» باعتبار أنّ ما تقوم به الجمعيات «لا يحترم تدابير التباعد الاجتماعي»، بحسب ما جاء في بيان لها، فإنّ السيطرة على الوضع في مدينة كاليه تبدو واحدة من أولويات جيرار دارمانان منذ تسميته وزيراً للداخلية، بداية يوليو/ تموز الماضي، إذ بعد أسبوع من تعيينه في منصبه، قام دارمانان بزيارة إلى المدينة والتقى بعمدتها، واعداً إياها بتطبيق ما تطلبه من وضع حد لـ«مشكلة الهجرة» ولما تسبّبه من «تزايد في الاضطرابات» في المدينة، بحسب وصفها. كذلك، أعلن وزير الداخلية، حينها، عن تشكيل خلية استخبارات فرنسية - بريطانية مشتركة للحدّ من توجه المهاجرين من كاليه إلى بريطانيا عبر بحر المانش (القناة الإنكليزية). يرى بيير روك، من جمعية «يوتوبيا 56»، أنّ قرار منع توزيع الطعام يأتي في سياق هذه الحملة التي تقودها السلطات للتضييق على المهاجرين وعلى الناشطين الذين يقدمون الدعم لهم، وليس في سياق التصدي لانتشار فيروس كورونا. ويضيف لـ«العربي الجديد»: «ربط المنع بمكافحة الوباء ذريعة جديدة تخفي السلطات وراءها رغبتَها في تحويل المدينة ومحيطها إلى مكان لا يستطيع المهاجرون البقاء فيه». يتابع: «جمعية لافي أكتيف، وهي الوحيدة الحاصلة على تفويض من قبل السلطات، ليست حاضرة إلّا في نقطتين من أصل سبع نقاط يتجمع فيها المهاجرون، وهي وحدها غير قادرة على تأمين نصف ما يحتاجون إليه من طعام وشراب». ومثل ناشطي «سلام» وأكثر الجمعيات العاملة في كاليه، يرى روك أنّ السلطات تناقض نفسها بنفسها، إذ تبرّر المنع باسم مكافحة الفيروس: «حصر التفويض بجمعية واحدة يعني أنّ المهاجرين سيتجمعون بطوابير كبيرة في مكان واحد أو مكانين، وهو أمرٌ يعاكس تماماً هدف الحدّ من الاختلاط والتجمعات الكبرى الذي تربط السلطات قرارها به».

من جهتها، تشير المتحدثة باسم جمعية «سلام» إلى أنّ اختصار نقاط التوزيع بنقطتين يهدف إلى تفكيك أغلب تجمعات المهاجرين، وإجبارهم على الخروج من حرم المدينة، «إذ تقع نقطتا التوزيع المسموح بهما والتابعتان لجمعية لافي أكتيف بعيداً جداً عن وسط المدينة». وتتكفل جمعية «سلام» بتقديم نحو 600 وجبة طعام يومياً، لا سيما في وسط المدينة، الذي يستهدفه المنع. وهي تعدّ، إلى جانب «لافي أكتيف» و«لوبيرج دي ميغران»، من الجمعيات الأساسية التي تحمل على عاتقها مسألة توزيع الطعام والشراب على المهاجرين، الذين يتراوح عددهم بين 1200 و1400 شخص. أما «يوتوبيا 56»، الناشطة في عدة مدن غير كاليه، مثل باريس وتولوز وليل، فتقدّم الماء والمشروبات الساخنة لنحو 150 مهاجراً كلّ مساء. في منطق تحاصص المهام الذي يحكم عمل الجمعيات الإنسانية في كاليه، تهتم «يوتوبيا 56»، بشكل أساسي، باستقبال الواصلين الجدد إلى المدينة، الذين غالباً ما يوجدون في محيط المحطة، ثم مرافقتهم.

ومثل ناشطي «سلام»، تعرض ناشطون من «يوتوبيا 56»، منذ يوم الجمعة الماضي، لمخالفات سجلتها الشرطة بحقهم بسبب نشاطهم في المدينة. لكنّهم هم أيضاً مصرّون على استكمال عملهم بالرغم من المنع. تقول المتحدثة باسم «سلام» إنّ جمعيتها وجمعيات أخرى تنتظر، قبل التقدم بأيّ طعن، نهاية الشهر الجاري، لترى إن كانت السلطات تنوي تجديد العمل بالقرار الحالي: «مدة القرار المحدودة بـ20 يوماً، والتي تنتهي نهاية الشهر الجاري، تجعل من تحركنا قضائياً أمراً غير ممكن حالياً، إذ ليس في استطاعة المحكمة النظر في الموضوع والبتّ فيه في غضون أيام فقط. لكن إذا جرى تجديد المنع، فلا بد حينها من تقديم طعن أو اعتراض». وللتذكير، فإنّ المحكمة الإدارية في مدينة ليل كانت قد تدخّلت في قضية مشابهة في الأشهر الماضية، فقد أعلنت، نهاية العام الماضي، إبطال تعليمات عمدة كاليه، ناتاشا بوشار، القاضية بمنع توزيع الطعام على المهاجرين في المدينة، مبررة حكمها بأنّ ما قامت به بوشار «ليس من صلاحياتها كعمدة».

مهاجر يحاول أن يعدّ طعامه بنفسه في كاليه (كيران ريدلي/ Getty)

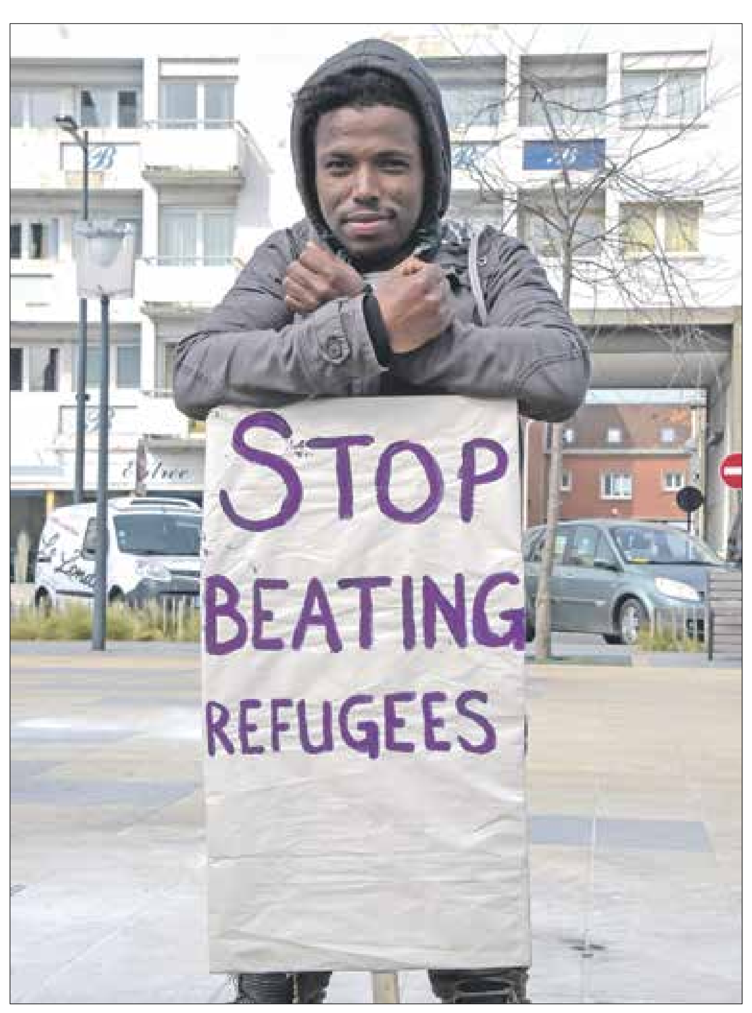

دعوة لوقف العنف ضد المهاجرين (فيليب هوغوين/ Getty)

مشقة البكالوريا كما يتذكرها جيل السبعينيات والثمانينيات في الجزائر

يستعيد بعض الجزائريين في القرى صعوبة التعليم خلال فترة السبعينيات والثمانينيات في ظل عدم توفر مدارس قريبة ووسائل نقل. إلا أن الرغبة في اكتشاف العالم و تحسين الوضع الاجتماعي شكلت دافعاً لكثيرين

البكالوريا في زمن كورونا (العربي الجديد)

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

يتذكّر الكثير من الجزائريين، من جيل السبعينيات والثمانينيات، ظروف الدراسة الصعبة وكيفية الوصول إلى مراتب عليا، خصوصاً خلال امتحانات الثانوية العامة. ذلك الجيل كان مدركاً أن الدّراسة هي الحلّ للخروج من الفقر والغبن، خصوصاً أبناء القرى التي تفتقر إلى أدنى شروط التنمية. سابقاً، كان التلاميذ يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى المدرسة. جميع القُرى المجاورة لمدينة ميلة، شرق الجزائر، كانت تفتقِر إلى المدرسة النّظامية، تقول سعاد بن يعلى لـ«العربي الجديد». والدها كان يصرّ على تعليمها على الرغم من رفض العائلة تعليم الفتيات. حتى أقرانها كن يتوقفن عن الدراسة في عمر مبكر. كانت منطقتها، العثمانية، تبعد عن مقر ولاية ميلة أكثر من 25 كيلومتراً. وفي ذلك الوقت، أي في منتصف سبعينيات القرن الماضي، كان الوصول إلى المدينة صعباً في ظل انعدام وسائل النقل، فكان والدها يقلها من المدرسة وإليها، وكانت تعد الأكثر تميزاً في القرية. والتحقت بمدرسة داخلية خلال المرحلة الثانوية وسط مدينة ميلة، ولم تكن تعود إلى بيت العائلة إلا كلّ شهر.

تتذكر بن يعلى تلك الفترة بكل تفاصيلها، لافتة إلى أن نيل شهادة البكالوريا كان يعد بالنسبة لعائلتها ولأهل القرية ضرباً من ضروب الخيال، وخصوصاً أن النجاح في هذه الشهادة كان مقتصراً على أبناء المدينة على قلّتهم، وعلى الذكور أكثر من الإناث. اجتهدت كثيراً حتى نالت الشّهادة لتحقّق حلمها في دراسة الطبّ، وكانت تذهب كثيراً إلى مدينة قسنطينة، عاصمة الشرق الجزائري. كانت القرى تفتقر إلى المدارس، خصوصاً في فترات الستينيات والسبعينيات وحتى ثمانينيات القرن الماضي. وكان الذهاب إلى المدرسة عبارة عن معجزة لدى العشرات ممن تكبدوا عناء الذهاب سيراً على الأقدام، وقطع مسافات طويلة من أجل الظفر بمقعد في المدرسة، وتضطر العائلات إلى تسجيل أبنائها في المدارس في المدينة الأقرب إلى القرية أو الجبل، كما حدث مع عبد العزيز سلحاني، من منطقة وادي الشفة، من ولاية الشلف، غرب العاصمة الجزائرية. الطفل الذي كان يرعى الأغنام، يتحدث عن الدراسة في زمن الفقر والجوع. وعلى الرغم من الظروف القاسية، لم يتخلف عن المدرسة بسبب حبه للكتب، علماً أن والده كان يرفض الفكرة من الأساس. «ابن الفلاح يكبر ليصبح فلاحاً»، كان يقول له.

على الرغم من تلك الظروف، إلا أن عبد العزيز (49 عاماً)، ظلّ متمسكاً بأن يتابع دراسته ويحصل على شهادة البكالوريا. الشهادة كانت بالنسبة إليه بوابته لاكتشاف العالم وتحقيق حلمه في دراسة الهندسة. يتابع: «في زمننا، لم نعرف السيارة، ولم يرافقنا أحد إلى المدرسة. كنا نعيش عى أمل أن نرى العالم من وراء جبال القرية التي نسكنها». وفي قريته الصغيرة أو «الدّشرة» كما يطلق عليها، قلة يتابعون الدراسة. كان يستيقظ مع صلاة الفجر، ويمشي نحو المدرسة قاطعاً مسافة كيلومترات ليعثر على سيّارة أو شاحنة من شاحنات النقل الثقيل لتنقله إلى مكان قريب من المدرسة. يومياً، كان يوقف السيارات أو الشّاحنات المتوجهة إلى البلدة. أما في موعد الامتحانات، فقد كان يدرس على ضوء عمود الكهرباء في أعلى منطقة في قريته، وأحياناً ينام في العراء مخافة أن يفوته موعد الامتحان.

لم تسعف الظروف جميع التلاميذ للوصول إلى هدفهم، بل كان البعض منهم يضطر إلى السير على الأقدام عشرات الكيلومترات للوصول إلى المدرسة من القرية إلى المدينة، في عز الشتاء والبرد والثلج، ما جعل جيل السبعينيات والثمانينيات يرى أن رغبته في التعليم جاءت نتيجة للجوع والحفاء، كما يردد كثيرون.

عاشت الجزائر فترة عصيبة خلال سنوات التسعينيات، زمن الأزمة الأمنية، وكان الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة في بعض المدن عبارة عن تهمة، بل يتعرض أصحابها للتصفية من الجماعات المسلحة وسلوك الطريق نحو الجامعات، خصوصاً بالنسبة للكثيرين من المدن الداخلية نحو المدن الكبرى كانت عبارة عن مخاطرة غير محمودة العواقب، تقول شهرزاد لمجد. كانت تدرس في جامعة التكنولوجيا في باب الزوار في العاصمة الجزائرية وتتنقل من منطقة بوفاريك بولاية البليدة التي كان يطلق عليها في سنوات الدم والدموع «أحد أضلاع مثلث الموت وسط الجزائر». تضيف: «كنا نستيقظ باكراً للوصول في موعد انطلاق حافلة نقل المسافرين العمومية من ولاية البليدة نحو محطة ساحة الشهداء في العاصمة، لكننا كنا نحمل في قلوبنا الخوف والتوجس من عدم العودة مساء».

اليوم، تغيّرت الظّروف والإمكانيات وتطورت التكنولوجيا، لكن تبقى لامتحانات شهادة البكالوريا نكهة خاصة لدى الأسر الجزائرية، فهي الفرصة التي تتيح للطلاب الالتحاق بالجامعة وبناء مستقبلهم الدراسي والمهني.

كان الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة في بعض المدن عبارة عن تهمة

في زمننا، لم نعرف السيارة، ولم يرافقنا أحد إلى المدرسة